شرح تشريعات التحكيم الداخلي والدولي

شرح تفصيلي مقارن لنصوص قانون التحكيم المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ والتشريعات الدولية والداخلية بالمقارنة بالتشريعات العربية وأحكام الشريعة الإسلامية الغراء :

أولاً: الطبيعة القانونية للتحكيم ومدى جوازه فى العقود الإدارية ونطاقه وقيوده المختلفة .

ثانياً : أصول التحكيم الداخلى والدولى وفلسفته وأنواعه والسريان الزمانى والمكانى .

ثالثاً : شروط انعقاد اتفاق التحكيم وتنفيذه وانتهاؤه وفسخه وآثاره المختلفة .

رابعاً : إختيار أعضاء هيئة التحكيم وردهم وعزلهم وحقوقهم وواجباتهم ومسئوليتهم .

خامساً : الاجراءات العملية للتقاضى أمام هيئات التحكيم المختلفة ونهايتها .

سادساً : الشروط الشكلية والموضوعية لاصدار حكم التحكيم وشروط صحته .

سابعاً : أسباب بطلان حكم التحكيم واجراءات اقامة دعوى بطلان الأحكام وآثارها .

ثامناً : حجية أحكام المحكمين بالنسبة لأطرافها والاجراءات العملية لوضع الصيغة التنفيذية عليها والاشكالات فى تنفيذها ومشكلاتها العملية .

تاسعاً : نصوص تشريعات التحكيم فى مصر والأردن والامارات والبحرين وتونس والجزائر والسعودية والسودان وسوريا والكويت وليبيا والمغرب واليمن وغيرها .

عاشراً : المعاهدات العربية والدولية المتعلقة بالتحكيم وتنفيذ أحكام المحكمين ومشكلاتها.

حادى عشر : أحدث مبادئ محكمة النقض والدستورية ومجلس الدولة وهيئات التحكيم.

ثانى عشر : شرح النظام القانونى لمركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى وأحدث مبادئ التحكيم الصادرة عن المركز حتى الآن .

ثالث عشر : الصيغ القانونية لعقود ودعاوى التحكيم وصحف الطعن فى الأحكام .

رابع عشر : معجم بالمصطلحات القانونية الفرنسية المستعملة فى التحكيم .

خامس عشر : الترجمة الإنجليزية الكاملة لقانون التحكيم المصرى الجديد وتعديلاته .

المستشار الدكتور

عبد الفتاح مراد

نائب رئيس محكمة الاستئناف

دكتوراه فى القانون العام المقارن

مع مرتبة الشرف الأولى

الأستاذ المحاضر بالجامعات

Email:mourad@alexcomm.net

http://www.alexcomm.net/mourad

فهرس تفصيلى بمحتويات الكتاب

- قرآن كريم . ٥
- اهداء . ٧
- مقدمة . ٩
أولاً : أهمية التحكيم فى المدنيات المعاصرة وفى الشريعة الإسلامية . ٩
ثانيًا : أهمية موضوع البحث من الناحيتين النظرية والعملية . ١٠
١- أهمية موضوع البحث من الناحية النظرية . ١٠
٢- أهمية موضوع البحث من الناحية العملية . ١١
ثالثًا : أحكام التحكيم . ١١
رابعًا : استقرار قضاء محكمة النقض المصرية على عدم جواز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح . ١٣
خامسًا : خطة البحث . ١٥

القسم الأول

الأحكام العامة للتحكيم ١٧

- تمهيد وتقسيم . ١٧

الباب الأول

شرح مواد اصدار قانون التحكيم ١٩

- تمهيد . ١٩
- تعريف التحكيم لغة واصطلاحاً . ١٩
- مشروعية التحكيم في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية . ٢٠
- أسباب صدور قانون جديد شامل للتحكيم . ٢١
- المادة الأولي من مواد الاصدار . ٢٢
- شرح المادة الأولى من مواد الاصدار . ٢٢
- السريان المباشر لأحكام قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية . ٢٢
- الأسس التي تقوم عليها قانون التحكيم المصري . ٢٢
أولاً : السير في ركب الاتجاهات الدولية الحديثة . ٢٢
ثانياً : احترام ارادة طرفيّ التحكيم . ٢٣
ثالثاً : استقلال محكمة التحكيم . ٢٤
رابعاً : السرعة في انهاء الاجراءات لاصدار حكم التحكيم . ٢٤
- النطاق الموضوعي لسريان قانون التحكيم . ٢٥
١- امتداده إلي المعاملات والعلاقات القانونية أياً كانت طبيعتها . ٢٥

٢- مدى سريان قانون التحكيم على أنظمة التحكيم المنصوص عليها في تشريعات خاصة. ٢٥

٣- اتجاه محكمة النقض المصرية بشأن طبيعة التحكيم المنصوص عليه في تشريعات خاصة . ٢٦

٤- الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٩٤/١٢/١٧ بعدم دستورية المادة ١٨ من قانون انشاء بنك فيصل الاسلامي . ٢٧

- المادة الثانية من مواد الاصدار . ٢٧

- شرح المادة الثانية من مواد الاصدار . ٢٧

- المادة الثالثة من مواد الاصدار . ٢٩

- شرح المادة الثالثة من مواد الاصدار . ٢٩

- الغاء المواد المتعلقة بالتحكيم في قانون المرافعات . ٢٩

- المادة الرابعة . ٢٩

- شرح المادة الرابعة . ٢٩

- بداية العمل بقانون التحكيم هو يوم ١٩٩٤/٥/٢٢ . ٣٠

- دور اللجنة المشتركة بمجلس الشعب في تعديل قانون التحكيم . ٣٠

- التعديلات التي قامت بها اللجنة المشتركة بمجلس الشعب . ٣٠

الباب الثاني

المبادئ العامة للتحكيم

- تمهيد . ٣٢

- المادة (١) . ٣٢

- شرح المادة (١) . ٣٤

- المقصود بالاتفاقيات الدولية المعمول بها فى مصر . ٣٥

- نطاق تطبيق أحكام قانون التحكيم . ٣٦

- المنازعات التي تخرج عن نطاق قانون التحكيم فى قانون التحكيم المصرى . ٣٧

١- خروج التحكيم في مسائل الأحوال الشخصية عن نطاق تطبيق القانون . ٣٧

٢- خروج المنازعات التي تختص بها الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة طبقاً للمادة ٦٦ بند « ب » من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ص٣٣ . ٣٧

٣- خروج التحكيم في منازعات العمل عن نطاق تطبيق قانون التحكيم. ٣٧

٤- خروج التحكيم الجمركى عن نطاق تطبيق القانون . ٣٧

٥- خروج التحكيم الخاص ببورصة البضاعة الحاضرة عن نطاق تطبيق قانون التحكيم . ٣٨

٦- خروج التحكيم المنصوص عليه في قانون الضريبة العامة علي المبيعات عن نطاق قانون التحكيم . ٣٨

٧- عيوب نظام التحكيم الحالي في قانون الضريبة العامة علي المبيعات. ٣٨

٨- الغاء المشرع المصري لنظام التحكيم في منازعات القطاع العام . ٤٠

- المادة (٢) . ٤٣

- شرح المادة (٢) . ٤٣

- تعريف التجارية في قانون التحكيم يجاوز حدود التجارية في قانون المصري الداخلي . ٤٣

- أنواع منازعات التحكيم التجاري الواردة في المادة (٢) أوردها المشرع علي سبيل المثال . ٤٤

- المادة (٣) . ٤٥

- شرح المادة (٣) . ٤٦

- معيار اعتبار التحكيم وطنياً أو تحكيماً تجارياً دولياً لدي الفقه والقضاء. ٤٧

- اعتناق المشرع المصري وجهة نظر القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. ٤٨

- مزايا تواجد المحكمين ومنظمات التحكيم في مصر . ٤٨

- أهمية قانون التحكيم في اجتذاب المحكمين ومنظمات التحكيم . ٤٨

- العلاقة بين التحكيم الدولي والداخلي في المملكة العربية السعودية . ٤٩

- المادة (٤) . ٥٢

- شرح المادة (٤) . ٥٣

- المادة (٥) . ٥٤

- شرح المادة (٥) . ٥٤

- المقصود بالغير في قانون التحكيم المصري . ٥٥

- المادة (٦) . ٥٥

- شرح المادة (٦) . ٥٥

- المادة (٧) . ٥٦

- شرح المادة (٧) . ٥٦

- كيفية الاعلان في اجراءات التحكيم . ٥٧

- ضرورة اجراء التحريات اللازمة قبل الاعلان علي آخر مقر عمل أو اخر محل اقامة معتاد لطرق التحكيم . ٥٧

- الآثار القانونية التي تترتب علي عدم اجراء التحريات اللازمة قبل الاعلان إذا لم يحضر المعلن إليه اجراءات التحكيم . ٥٨
- هل تسري طريقة الاعلان للتحكيم أمام المحكمة المختصة بنظر منازعات التحكيم ؟ ٥٨
- المادة (٨) . ٥٨
- شرح المادة (٨) . ٥٨
- المادة (٩) . ٥٩
- شرح المادة (٩) . ٥٩
- المحكمة المصرية المختصة بنظر منازعات التحكيم الداخلي . ٦٠
- المحكمة المصرية المختصة بنظر منازعات التحكيم التجاري الدولي . ٦٠

القسم الثاني
اتفاق التحكيم ٦١

- تمهيد وتقسيم . ٦١
- المادة (١٠) . ٦١
- شرح المادة (١٠) . ٦٢
- المقصود باتفاق التحكيم قانوناً . ٦٢
- وقت ابرام اتفاق التحكيم . ٦٢
- صور خاصة من اتفاقيات التحكيم . ٦٣
- تعريف الفقه لعقد التحكيم . ٦٣
- رؤيتنا لتعريف عقد التحكيم . ٦٤
- ماهية اتفاق التحكيم في قضاء محكمة النقض . ٦٤
- مدي تأثير الاتفاق علي التحكيم علي قطع التقادم . ٦٤
- بيانات اتفاق التحكيم . ٦٤
- قضاء محكمة النقض بشأن بيانات اتفاق التحكيم. ٦٦
- المادة (١١) . ٦٦
- شرح المادة (١١) . ٦٧
- لا يجوز التحكيم في المسائل التي لا يجوز فيها الصلح . ٦٧
- ضرورة توافر أهلية التصرف في طرفيّ التحكيم . ٦٨
- قضاء النقض بشأن البطلان النسبي لاتفاق التحكيم. ٦٩
- ضرورة توافر الصفة في طرفيّ التحكيم في منازعة التحكيم ٦٩
- عدم انصراف آثار اتفاق التحكيم إلي الغير طالما لا تربطه صلة بأي من طرفيه . ٧

- المادة (١٢) . ٧٠
- شرح المادة (١٢) . ٧١
- يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً . ٧١
- مدي لزوم شهر اتفاق التحكيم . ٧١
- قضاء محكمة النقض المصرية بشأن شهر عقد الاتفاق علي التحكيم . ٧٢
- قضاء محكمة النقض المصرية بشأن تعديل مشارطة التحكيم . ٧٣
- قضاء محكمة النقض المصرية بشأن امتداد وانقضاء اتفاق التحكيم . ٧٣
- سلطة المحكمة المختصة في تفسير اتفاق التحكيم . ٧٤
- قضاء محكمة النقض المصرية بشأن سلطة محكمة الموضوع في تفسير اتفاق التحكيم . ٧٤
- تطبيقات خاصة لاتفاقيات التحكيم . ٧٥
- الاتفاق علي التحكيم في منازعات النقل البحري . ٧٥
- مدي جواز اتفاق طرفا التحكيم علي اجراء التحكيم في الخارج . ٧٨
- تطبيقات محكمة النقض المصرية بشأن التحكيم في الخارج . ٧٨
- كيفية تحديد موضوع التحكيم في اتفاق التحكيم . ٧٩
- الآثار القانونية للاتفاق علي التحكيم . ٧٩
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن اتفاق التحكيم ومشكلاته العملية . ٧٩
- الماد (١٣) . ٨٩
- شرح المادة (١٣) . ٨٩
- حالة رفع الدعوي عن موضوع التحكيم أمام المحكمة قبل صدور حكم المحكمين . ٩٠
- آثار رفع الدعوي أمام المحكمة في نزاع يوجد بشأنه اتفاق تحكيم . ٩٠
- النظام القانوني للدفع بعدم قبول الدعوي لوجود شرط التحكيم . ٩٠
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن الدفع بعدم قبول الدعوي لوجود شرط التحكيم والمشكلات العملية التي ثارت في هذا الشأن. ٩٢
- المادة (١٤) . ٩٧
- شرح المادة (١٤) . ٩٧
- يجوز لطرفيّ التحكيم اتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية . ٩٧
- يجوز لطرفيّ التحكيم الالتجاء إلي القضاء المستعجل . ٩٨

القسم الثالث

هيئة التحكيم ٩٩

- تمهيد وتقسيم . ٩٩
- المادة (١٥) . ٩٩
- شرح المادة (١٥) . ٩٩
- مدي استقلال المحكم عن الخصوم . ١٠٢
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض . ١٠٢
- المادة (١٦) . ١٠٤
- شرح المادة . ١٠٤
- المسئولية المدنية والتأديبية والجنائية للمحكمين . ١٠٥
- المادة (١٧) . ١٠٥
- شرح المادة (١٧) . ١٠٦
- المادة (١٨) . ١٠٧
- شرح المادة (١٨) . ١٠٧
- المادة (١٩) . ١٠٨
- شرح المادة (١٩) . ١٠٩
- اجراءات رد المحكمين . ١١٠
- المادة (٢٠) . ١١١
- شرح المادة (٢٠) . ١١١
- كيفية انهاء مهمة المحكم . ١١١
- المادة (٢١) . ١١٢
- شرح المادة (٢١) . ١١٢
- كيفية تعيين بديل للمحكم . ١١٢
- اختصاص هيئة التحكيم بالفصل في اختصاص الاختصاص . ١١٣
- المادة (٢٢) . ١١٣
- شرح المادة (٢٢) . ١١٣
- كيفية الفصل في الدفوع المتعلقة بعدم الاختصاص . ١١٤
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأن رد المحكمين . ١١٥
- المادة (٢٣) . ١١٧
- شرح المادة (٢٣) . ١١٧
- المادة (٢٤) . ١١٧
- شرح المادة (٢٤) . ١١٨

- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأن هيئة التحكيم . ١١٨

أولاً : وترية عدد المحكمين . ١١٨

ثانياً : جواز أن يكون التحكيم في الخارج . ١١٨

ثالثاً : تعيين المحكم المفوض بالصلح . ١١٩

رابعاً : المحكم المفوض بالصلح أو امتنع أو اعتزل . ١١٩

خامساً : تعيين المحكم الذي لم يتفق عليه أو امتنع أو اعتزل العمل . ١٢٠

سادساً : قبول الأعضاء مهمة التحكيم وانسحابهم . ١٢٠

سابعاً : حدود اختصاص هيئة التحكيم . ١٢١

ثامناً : اختصاص هيئة التحكيم . ١٢٣

تاسعاً : اختصاص الهيئة في قانون التحكيم . ١٢٤

القسم الرابع

اجراءات التحكيم ١٢٦

- تمهيد وتقسيم . ١٢٦
- المادة (٢٥) . ١٢٦
- شرح المادة (٢٥) . ١٢٦
- الاجراءات التي تتبعها هيئة التحكيم . ١٢٧
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأن مدي تقيد المحكمين باجراءات المرافعات . ١٢٧
- هل يجب أن يحلف المحكم اليمين القانونية ؟ . ١٢٨
- المبادئ التي قررتها محكمة النقض بشأن عدم اشتراط حلف المحكم لليمين . ١٢٨
- المادة (٢٦) . ١٢٩
- شرح المادة (٢٦) . ١٢٩
- ضرورة المساواة بين المحتكمين في الاجراءات أمام هيئة التحكيم . ١٢٩
- المادة (٢٧) . ١٣٠
- شرح المادة (٢٧) . ١٣٠
- المادة (٢٨) . ١٣٠
- شرح المادة (٢٨) . ١٣٠
- مكان اجراء التحكيم . ١٣٠
- أهمية موقع مصر لاجراء التحكيم التجاري الدولي . ١٣١
- المادة (٢٩) . ١٣١
- شرح المادة (٢٩) . ١٣١
- لغة التحكيم . ١٣٢

- المادة (٣٠) . ١٣٢
- شرح المادة (٣٠) . ١٣٣
- الاجراءات الواجبة علي المحتكمين أمام هيئة التحكيم . ١٣٣
- المادة (٣١) . ١٣٤
- شرح المادة (٣١) . ١٣٤
- كيفية تبادل المذكرات والمستندات بين المحتكمين . ١٣٤
- المادة (٣٢) . ١٣٤
- شرح المادة (٣٢) . ١٣٤
- كيفية تعديل الطلبات أمام هيئة التحكيم . ١٣٤
- المادة (٣٣) . ١٣٥
- شرح المادة (٣٣) . ١٣٥
- الاجراءات أثناء جلسات التحكيم . ١٣٥
- المادة (٣٤) . ١٣٦
- شرح المادة (٣٤) . ١٣٦
- الجزاءات الاجرائية التي يمكن توقيعها علي طرفيّ التحكيم . ١٣٦
- المادة (٣٥) . ١٣٧
- شرح المادة (٣٥) . ١٣٧
- حالة عدم مثول المحتكمين أمام هيئة التحكيم . ١٣٧
- لا يجوز شطب الدعوي في خصومة التحكيم . ١٣٧
- أثر الحكم الصادر برفض طلب المدعي بحالته في طلب التحكيم . ١٣٧
- المادة (٣٦) . ١٣٧
- شرح المادة (٣٦) . ١٣٨
- سلطة هيئة التحكيم في ندب الخبراء . ١٣٨
- المادة (٣٧) . ١٣٩
- شرح المادة (٣٧) . ١٣٩
- الاختصاصات القضائية المقررة لرئيس المحكمة المختصة بالتحكيم . ١٣٩
- سلطة رئيس المحكمة المختصة بالنسبة للشهود . ١٤٠
- المادة (٣٨) . ١٤١
- شرح المادة (٣٨) . ١٤١
- أسباب انقطاع الخصومة أمام هيئة التحكيم . ١٤١
- آثار انقطاع الخصومة أمام هيئة التحكيم . ١٤٢
- تعريف الانابة القضائية . ١٤٢

- سلطة رئيس المحكمة المختصة في الأمر باجراء الانابة القضائية . ١٤٣

القسم الخامس

حكم التحكيم وانهاء الاجراءات ١٤٤

- تمهيد وتقسيم . ١٤٤
- المادة (٣٩) . ١٤٥
- شرح المادة (٣٩) . ١٤٥
- القانون الواجب التطبيق علي موضوع التحكيم . ١٤٦
- المادة (٤٠) . ١٤٦
- شرح المادة (٤٠) . ١٤٦
- كيفية اصدار حكم هيئة التحكيم . ١٤٧
- المادة (٤١) . ١٤٧
- شرح المادة (٤١) . ١٤٧
- كيفية تسوية النزاع أمام هيئة التحكيم . ١٤٧
- المبادئ التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن بيانات حكم المحكمين. ١٤٧
- المادة (٤٢) . ١٥٠
- شرح المادة (٤٢) . ١٥٠
- حق هيئة التحكيم في اصدار أحكام وقتية . ١٥٠
- مادة (٤٣) . ١٥٠
- شرح المادة (٤٣) . ١٥١
- شروط صحة حكم التحكيم . ١٥٢
- المادة (٤٤) . ١٥٢
- شرح المادة (٤٤) . ١٥٣
- كيفية تسليم صور الحكم ومدي جواز نشره . ١٥٣
- المادة (٤٥) . ١٥٣
- شرح المادة (٤٥) . ١٥٣
- ميعاد اصدار حكم المحكمين . ١٥٥
- قضاء محكمة النقض بشأن ميعاد واجراءات اصدار حكم المحكمين . ١٥٥
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض بشأن ايداع حكم المحكمين. ١٥٨
- المادة (٤٦) . ١٥٩
- شرح المادة (٤٦) . ١٥٩
- المسائل التي تخرج عن ولاية هيئة التحكيم وأثرها علي وقف الاجراءات. ١٥٩
- مادة (٤٧) . ١٦٠

- شرح المادة (٤٧) . ١٦٠
- الاجراءات الواجبة الاتباع على من صدر الحكم لصالحه . ١٦٠
- المادة (٤٨) . ١٦١
- شرح المادة (٤٨) . ١٦١
- انتهاء اجراءات التحكيم . ١٦١
- المادة (٤٩) . ١٦٢
- شرح المادة (٤٩) . ١٦٢
- اجراءات تفسير أحكام المحكمين . ١٦٢
- المادة (٥٠) . ١٦٣
- شرح المادة (٥٠) . ١٦٣
- اجراءات تصحيح حكم المحكمين . ١٦٤
- المادة (٥١) . ١٦٤
- شرح المادة (٥١) . ١٦٤
- اجراءات استصدار حكم تحكيم اضافي عند اغفال الطلبات . ١٦٥
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن حكم التحكيم وانهاء الاجراءات . ١٦٥
- بيانات حكم المحكمين . ١٦٦
- عدم التزام المحكمة بايراد نصوص مشارطة التحكيم . ١٦٦

القسم السادس

بطلان حكم التحكيم ١٦٧

- تمهيد وتقسيم . ١٦٧
- المادة (٥٢) . ١٦٧
- شرح المادة (٥٢) . ١٦٧
- عدم قابلية أحكام التحكيم للطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن . ١٦٨
- يجوز لطرفي التحكيم رفع دعوي بطلان حكم التحكيم . ١٦٨
- المادة (٥٣) . ١٦٨
- شرح المادة (٥٣) . ١٦٩
- حالات بطلان حكم المحكمين . ١٧٠
- البطلان المطلق لحكم المحكمين إذا تضمن ما يخالف النظام العام في مصر . ١٧١
- المادة (٥٤) . ١٧١
- شرح المادة (٥٤) . ١٧١
- ميعاد رفع دعوي بطلان حكم المحكمين . ١٧٢

- المحكمة المختصة بدعوي البطلان . ١٧٢
- المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية بشأن بطلان حكم المحكمين . ١٧٢
١- المبادئ المتعلقة بالبطلان المطلق . ١٧٢
٢- المبادئ المتعلقة بالبطلان النسبي . ١٧٤
٣- المبادئ المتعلقة بدعوي بطلان حكم المحكمين . ١٧٥

القسم السابع

حجية أحكام المحكمين وتنفيذها ١٨٠

- تمهيد وتقسيم . ١٨٠

الباب الأول

شرح مواد الباب السابع من قانون التحكيم ١٨١

- المادة (٥٥) . ١٨١
- شرح المادة (٥٥) . ١٨١
- المادة (٥٦) . ١٨٢
- شرح المادة (٥٦) . ١٨٢
- المادة (٥٧) . ١٨٣
- شرح المادة (٥٧) . ١٨٤
- المادة (٥٨) . ١٨٥
- شرح المادة (٥٨) . ١٨٥
- الوقت الذى يقبل فيه طلب تنفيذ حكم التحكيم . ١٨٥
- شروط الأمر بتنفيذ حكم المحكمين . ١٨٦
- المبادئ القضائية التي قررتها محكمة النقض بشأن حجية أحكام المحكمين . ١٨٦

الباب الثاني

الاجراءات العملية لتنفيذ أحكام المحكمين ١٨٩

أولاً : تنفيذ أحكام المحكمين وفقاً لاتفاقية جامعة الدول العربية لتنفيذ الأحكام . ١٨٩
ثانياً: تنفيذ أحكام المحكمين وفقاً لاتفاقية نيويورك لتنفيذ أحكام المحكمين. ١٩٠
١- أسباب الاشكال في التنفيذ في اتفاقية نيويورك. ١٩٠
٢-كيفية تنفيذ أحكام المحكمين في مصر . ١٩١
٣- تنفيذ أحكام المحكمين في الدول العربية . ١٩١

٤- دور الاتفاقيات الثنائية للتعاون القضائي وتنفيذ الأحكام في سرعة تنفيذ أحكام المحكمين . ١٩٢
ثالثاً : مبادئ قانونية متنوعة لمحكمة النقض المصرية بشأن المشكلات العملية في التحكيم . ١٩٢
رابعاً : أحدث المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية بشأن التحكيم . ١٩٣
١- المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض بشأن موضوع التحكيم . ١٩٤
٢- المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض بشأن الاتفاق على التحكيم بالخارج . ١٩٥

القسم الثامن
الأصول التشريعية لقوانين التحكيم ١٩٩
الباب الأول
الأصول التشريعية لقوانين التحكيم
في جمهورية مصر العربية ٢٠١
١- قانون التحكيم المصري الجديد رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ . ٢٠٣
٢- قرار وزير العدل المصرى رقم ٢١٠٥ لسنة ١٩٩٥ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم وانشاء مكتب لشئون التحكيم. ٢٢١
المادة الأولى : انشاء مكتب للتحكيم ٢٢١
المادة الثانية : اختصاصات المكتب . ٢٢١
المادة الثالثة : كيفة إدراج أسماء المحكمين في قوائم التحكيم . ٢٢٢
المادة الرابعة : المراجعة السنوية للجدول . ٢٢٢
المادة الخامسة : اجراءات وميعاد تحديد محكم بمعرفة وزارة العدل وكيفية اخطار الجهة الطالبة . ٢٢٢
المادة السادسة : إجراءات عرض الطلبات الخاصة بتعيين رجال القضاء محكمين . ٢٢٣
٣- القانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧ لتعديل بعض أحكام قانون التحكيم . ٢٢٤
٤- قرار وزير العدل المصرى رقم ٣٧٧١ لسنة ١٩٩٥ باصدار قوائم بأسماء المحكمين تنفيذاً لأحكام المادة ١٧ من قانون التحكيم المصرى الجديد رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ . ٢٢٥
- المحكمين الذين تبدأ أسماؤهم بحرف (أ) ٢٢٦
« « « « « (ب) ٢٢٨
« « « « « (ت) ٢٢٩

- المحكمين الذين تبدأ أسماؤهم بحرف (ث) ٢٢٩
« « « « « (ج) ٢٣٠
« « « « « (ح) ٢٣١
« « « « « (خ) ٢٣٢
« « « « « (د) ٢٣٢
« « « « « (ر) ٢٣٢
« « « « « (ز) ٢٣٣
« « « « « (س) ٢٣٣
« « « « « (ش) ٢٣٣
« « « « « (ص) ٢٣٣
« « « « « (ط) ٢٣٤
« « « « « (ع) ٢٣٤
« « « « « (ف) ٢٣٥
« « « « « (ق) ٢٣٦
« « « « « (ك) ٢٣٦
« « « « « (ل) ٢٣٧
« « « « « (م) ٢٣٧
« « « « « (ن) ٢٤٠
« « « « « (هـ) ٢٤١
« « « « « (و) ٢٤١
« « « « « (ى) ٢٤١
٥- نصوص التحكيم الملغاة من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ . ٢٤٣
٦- تنفيذ الأحكام الجنائية والمدنية فى الدول العربية
اتفاقية تنفيذ الأحكام ٢٤٧
المادة الأولى : كل حكم نهائى صادر من هيئة قضائية فى إحدى دول الجامعة العربية يكون قابلاً للتنفيذ فى سائر دول الجامعة . ٢٤٧
المادة الثانية : الأحوال التى يجوز للسلطة القضائية المختصة فى الدولة المطلوب التنفيذ فيها رفض الحكم أو بحث موضوع الدعوى . ٢٤٨